

الجمهورية العربية السورية
السلطة التشريعية

و ٢٤ كانون اول سنة ١٩٣٥

عمان : الثلاثاء في ٢٨ رمضان ١٣٥٤

عدن ممتاز

السلطة التشريعية

مشاريع القوانين

- | | |
|---------|---|
| ٥٥٤ | مشروع قانون تعديل قانون المراج والتابات لسنة ١٩٣٥ |
| ٥٥٤ | الافراز لسنة ١٩٣٥ |
| ٥٥٥ | قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٥ |
| ٥٥٥ | قانون تعديل قانون ادارة الولايات الشامي لسنة ١٩٣٥ |
| ٥٥٦ | قانون تعديل قانون الجيش العربي لسنة ١٩٣٥ |
| ٥٥٧ | قانون تعديل قانون افراد الجيش العربي المخصوصين والاضافيين لسنة ١٩٣٥ |
| ٥٥٨-٥٦٠ | قانون تعديل قرار اصول المحاكمات الشرعية لسنة ١٩٣٥ |
| ٥٦٠ | تصحيح خطأ مطبعي في مشروع ذيل قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٥ |

هكذا من المص

مشروع القانون

ينشر في الجريدة الرسمية (قانون تعديل قانون المراج والتعديلات لسنة ١٩٣٥) وسيحل هذا المشروع بعد ان يقره على
نشره شهر واحد على المجلس التشريعي التالي للنظر فيه
١٩٣٥-١٢-٢٣
رئيس الوزراء
ابراهيم

مشروع

قانون تعديل قانون المراج والتعديلات لسنة ١٩٣٥

١- يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون المراج والتعديلات لسنة ١٩٣٥) ويحل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية.

٢- تلغى الفقرة الثانية من المادة الخامسة والثلاثين من قانون المراج والتعديلات لسنة ١٩٢٧. ويتضمن اعتبارا
بما يلي:

أما التضريرات التي تقع ولم يمل فاعلمها بمقتضى ما جاء في المادتين ١٩٢٧ و١٩٢٨ من القانون المذكور في وقت النشر
فيه مسؤولين عن الخسارة ويضمنون تعويضها يتراوح بين خمسة فلسطيني واحد وخمس جنينيات عن كل
شجرة او جزء منها ويحصل التعويض بمقتضى قانون الجباية وتوزع بصورة متساوية بين الاشخاص
المسؤولين.

ينشر في الجريدة الرسمية (قانون الافراز لسنة ١٩٣٥) وسيحل هذا المشروع بعد ان يقره على نشره شهر واحد على
المجلس التشريعي التالي للنظر فيه
١٩٣٥-١٢-٢٣
رئيس الوزراء
ابراهيم

مشروع

قانون الافراز لسنة ١٩٣٥

١- يسمى هذا القانون (قانون افراز الاموال بين المتقولة المشتركة مشافا لسنة ١٩٣٥) ويحل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية.

٢- في القرى التي اصبحت اسناد تسجيل الاراضي بمقتضى احكام قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٣ يجوز
لاي شخص سجل صاحب حصة في قطعة ارض يملكها اكثر من شخص واحد مشافا ان يطلب الى
مدير الاراضي افراز حصته ويجري هذا الافراز بالصورة التي يثق عليها جميع اصحاب الحصص
المشتركة في القطعة المذكورة. وفي حالة عدم اتفاق جميع الشركاء على طريقة الافراز يجري الافراز

هكذا منه الصلح

٥٥٥

بالعمرة التي يقرها مدير الاراضي .

٣- تستوفي الرسوم وفق احكام قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣٢ .

٤- لا تسري احكام قانون تقسيم الاموال المشتركة غير المتقابلة المماني المؤرخ في ١٤ شرم سنة ١٩٣٢ على القرى التي اصدرت اسناد تسجيل لاراضيها وفق احكام قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٣ .

ينشر فيما يلي مشروع (ذيل قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٥) وسيعال هذا المشروع بعد ان يمضي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي العالي للنظر فيه .
١٩٣٥-١٢-٢٣

رئيس الوزراء
ابراهيم

مشروع

ذيل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٥

١- يسمى هذا القانون (ذيل قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢- يضاف الذيل التالي الى قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٣ .
بعد تطبيق قانون ضريبة الاراضي في قرية ما اذا اصبحت أية ارض جرفتها السيول غير قابلة للزراعة او اعدت ارض مأل للزراعة بأي اسلوب من اساليب الري بعد ان كانت قبلا غير قابلة للزراعة فيعدل ما يكون محتصا بثل هذه الاراضي من قوائم التثمين المنوّه بها في المادة السادسة من القانون وتطبق احكام المادتين السادسة والسابعة من القانون على قوائم التثمين الجديدة .
تستوفي الضرائب بعد ذلك بمقتضى قوائم التثمين المعدلة .

ينشر فيما يلي مشروع (قانون تعديل قانون ادارة الولايات العمالي لسنة ١٩٣٥) وسيعال هذا المشروع بعد ان يمضي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي العالي للنظر فيه .
١٩٣٥-١٢-٢٣

رئيس الوزراء
ابراهيم

مشروع

قانون تعديل قانون ادارة الولايات العمالي لسنة ١٩٣٥

المادة الاولى - يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون ادارة الولايات العمالي لسنة ١٩٣٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هكذا من المصلح

المادة الثانية — يضاف ما يأتي الى الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من قانون ادارة الولايات السابق :
لا يجوز لأي كان يجهز شخصاً آخر بالقوى الكهربائية من اجل الربح انما يمكن ومن
الاشخاص اذا رغبوا في توحيد القوى الكهربائية لاستعمالها في مجالهم الخاص ان يشترطوا
في تلك القوى وفي نقلها بشرط ان يحصلوا قبلاً على موافقة المجلس التنفيذي وان يقتضوا
للمراقبة الفنية التي تستصوبها الحكومة والمجلس التنفيذي الملاحية في اي وقت كان ان
يرجع عن موافقته السابقة .

ينشر فيما يلي مشروع (قانون تعديل قانون الجيش العربي لسنة ١٩٣٥) وسيحال هذا المشروع بعد ان يقره
مجلس واحد على المجلس التشريعي للبلاد .

رئيس الوزراء
ابراهيم

١٣-١٢-١٩٣٥

مشروع

— قانون تعديل قانون الجيش العربي لسنة ١٩٣٥ —

١- يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون الجيش العربي لسنة ١٩٣٥) ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

٢- تكون الرتب في الجيش العربي لمن هم دون درجة ضابط مفوض كما يلي :

(١) وكيل - شارة تكون تاجاً واحداً على الساعد والنطاق يكون نطاق ضابط .

(٢) نقيب - شارة تكون ثلاث اشربة وعلين متقاطعين وتاجاً .

(٣) نائب -

(٤) عريف -

(٥) جندي - درجة اولي .

(٦) جندي - درجة ثانية .

٣- يستوفي افراد الجيش العربي من الرتب التالية المدين بعد تنفيذ هذا القانون رواتبهم على المدين التالي :

(١) وكيل - كالمكيل السابق من الدرجة الاولى .

(٢) نقيب - من ثمانية جنديين فلسطيني الى ثمانية جنديين ومحمية كل من كل شهر بحسب

ماهية وظيفته .

هكذا منه للص

(٣) نائب - سبعة جنهات كل شهر .

(٤) عريف - ستة جنهات كل شهر ومئين وخمين ملا .

٤ - تلغى التمارف الواردة في الملة الثانية من قانون الجيش العربي والواردة في أي مكان آخر في القانون المذكور اذا كانت احكامها تخالف احكام هذا القانون .

ينشر فيا يلي مشروع (قانون تعديل قانون الراد الجيش العربي الاضافين والخصوصين لسنة ١٩٣٥) وسيحال هذا المشروع بعد أن يفي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي العالي للنظر فيه .

رئيس الوزراء
ابراهيم

١٩٣٥ - ١٢ - ٢٣

مشروع

(قانون تعديل قانون افراد الجيش العربي الاضافين والخصوصين)

لسنة ١٩٣٥

١ - يسن هذا القانون (قانون تعديل قانون افراد الجيش العربي الاضافين والخصوصين لسنة ١٩٣٥)
ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - في أية حالة تكون فيها مدة خدمة أي فرد من افراد الجيش العربي الاضافين والخصوصين الذين جندوا
او قد جندوا بمقتضى احكام قانون افراد الجيش العربي الاضافين والخصوصين لسنة ١٩٢٨ قد بلغت
المدة القانونية المشروطة لتبيل راتب المعزولية او التقاعد او الاكرامية بمقتضى احكام القوانين والانظمة
المتعلقة بمراتب المعزولية او التقاعد او الاكرامية المطبقة على افراد الجيش العربي يجوز للمجلس التنفيذي
ان يقرر منح ذلك التردد راتب معزولية او تقاعد او اكرامية بمقتضى احكام القانون او الانظمة
المتبعة .

٣ - يتوقف منح المجلس التنفيذي أي راتب معزولية او تقاعد او اكرامية على دفع افراد الجيش الاضافين
تلك المبالغ التي يستوفى من اجل ذلك من افراد الجيش العربي الماديين وفاقا لاحكام التشريع المعمول
به في ذلك الوقت في شرق الاردن .

يجوز لافراد الجيش العربي الاضافين المستغلين ان يدفعوا مجموع المبلغ المستحق الى الخزينة
اعتباراً من مباشرتهم الخدمة بموجب الشروط التي يراها مدير الخزينة - بد المداولة مع قائد الجيش
العربي - مناسبة .

هكذا حسب الاصل

٤- (أ) تلتى الفقرة (هـ) من المادة الثانية من قانون أفراد الجيش العربي الإضافيين لسنة ١٩٧٨

(ب) تلتى الكلمة «قطر» الواردة في آخر الفقرة (١) من المادة الثانية من قانون أفراد الجيش العربي الإضافيين والخصوصيين لسنة ١٩٧٨.

(ج) تلتى المادة الخامسة من قانون أفراد الجيش العربي الإضافيين والخصوصيين لسنة ١٩٧٨ وبشأنها بما يلي :

يجوز لقائد الجيش العربي أن يضع أنظمة بشأن استخدام أفراد الجيش العربي الإضافيين والخصوصيين وأجورهم وأي أمر آخر يتطلب نظاما بمقتضى هذا القانون ويجوز له أن يغيرها أو أن يلغىها بعد وضعها .

ينشر فيما يلي مشروع (قانون تعديل قرار اصول المحاكمات الشرعية لسنة ١٩٣٥) وسيحال هذا المشروع بعد ان يمضي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي العالي للنظر فيه .

١٩٣٥-١٢-٢٣

وليس الوزراء
ابراهيم

مشروع

قانون تعديل قرار اصول المحاكمات الشرعية

لسنة ١٩٣٥

١- يسمى هذا القانون (قانون تعديل قرار اصول المحاكمات الشرعية لسنة ١٩٣٥) ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢- تعدل المادة السابعة من قرار اصول المحاكمات الشرعية كما يلي :

تنظر المحاكم الشرعية وقصص في المواد التالية المختصة :

اولا - بانشاء اي وقف لمصلحة المسلمين وشروطه وباتولية وقيامه علاقه بادارته الداخلية وبتحويل المسبقات والمستغلات الوقفية للاجارتين وربطها بالمقاطعة

ثانيا - بمداينات اموال الايتام والاعاقه والارامل الربوطة بجميع شرعية .

ثالثا - بالولاية والوصاية والوراثه

رابعا - بالحجر وفكك وايتان الرشيد

خامسا - بنصب الوصي وعزله

سادسا - بالمفقود

سابعا - بالنكاحات والمفارقات والمهر والنفقة والاغالة والنسب والحضانة وتحرير التركات الواجب تحريرها وتقسيمها بين الورثة وتعيين حصص الورثين الشرعية .

ثامناً — بطلبات الدية فيما اذا كان المرفقان سامين او كان احدهما او كلا المرفقين غير مسلم ورضيا ان يكون حق القضاء في ذلك للبحاكم الشرعية .

٣ — تلغى المادة (٤٨) من قرار اصول المحاكمات الشرعية وبما اشتمل عليها بالواد التالية :

١ — ان المدة الممنوعة لتمييز الاعلانات المصادرة من المحاكم الشرعية سواء كانت وجاهية او غيائية هي ثلاثون يوماً ابتداء من تاريخ ابلاغ المبحكوم عليه على الاصول الاعلام المميز اذا كان الحكم وجاهياً ومن يوم انقضاء مدة الاعتراض على الحكم اذا كان الحكم غيائياً . ولا يضاف الى هذه المدة شيء من اجل المسافات الداخلة ضمن امانة شرق الاردن او سوريا وفلسطين .

٢ — طلب النظر في القضية تمييزاً يكون بتقديم استدعاء الى مجلس التدقيقات الشرعية او الى المحكمة الشرعية التي اصدرت الحكم او الى قاضي شرع المحل الذي يقيم فيه مستدعي التمييز ويعتبر تقديم استدعاء التمييز الى احد المواقع المذكورة وقيدته مبدءاً لدعوى التمييز ، فاذا قدم الاستدعاء الى مجلس التدقيقات او الى قاضي شرع المحل الذي يقيم فيه مستدعي التمييز فيترتب على المرجع الذي قدم اليه الاستدعاء ان يرسله حالاً الى المحكمة التي اصدرت الحكم .

٣ — يجب ان يحتوي استدعاء التمييز على اسم المدعى والمميز عليه وشهرة كل منهما ومحل اقامته والمحكمة التي اصدرت الحكم المطلوب النظر فيه تمييزاً وتاريخ تبليغه ووجه مخالفته للاحكام الشرعية او القانونية وان يذلل بتوقيع المستدعي والتاريخ وان يقدم معه صورة الاعلام المستدعي تمييزه مصدقاً على الاصول ولائحة محتوية على ادعاء مستدعي التمييز واسباب اعتراضه على وجه التفصيل وصورة عن هذه اللائحة لتبلغ الى خصمه . فاذا قصر مستدعي التمييز بالقيام بالاحكام المذكورة آتياً فبذلك يميزه على ان مدة التمييز اذا لم تكن قد انقضت بعد فيمكن ان يقوم المستدعي باتمام النواقص على صورة موافقة للاحكام القانونية اما اذا كانت مدة التمييز قد انقضت فيسقط حق التمييز .

٤ — يجب ان يبلغ المميز عليه صورة لائحة التمييز بعد التصديق عليها خلال اسبوع على الاكثر اعتباراً من تاريخ تقديم الاستدعاء وله ان يقدم خلال اسبوع اعتباراً من تاريخ تبليغه هذه اللائحة التمييزية لائحة جوابية محتوية على ما يراه مناسكاً لدحض اعتراضات مستدعي التمييز . فاذا انقضت مدة الاسبوع ولم يقدم لائحته الجوابية يرفع القاضي بلا ابطاء استدعاء التمييز مع اضبارة القضية الى مجلس التدقيقات الشرعية .

٥ — اذا طلب احد الخصمين النظر في دعواه تمييزاً يمكن خلفه ان يستدعي التمييز مادام مجلس التدقيقات الشرعية لم يصدر قراره فيها وذلك بان يقدم استدعاء مخصصاً او ان يبين اعتراضاته في اللائحة التي يقدمها جواباً على لائحة المميز وفي هذه الحالة لا يكون مكلفاً بدفع رسم التمييز .

٦ — تلغى المادة (٥٢) من قرار المحاكمات الشرعية وبما اشتمل عليها بما يلي :

اذا حدث خلاف على الوظيفة او الصلاحية بين محكمة شرعية ومحكمة نظامية او بين محكمتين شرعيتين

هكذا من الاصول

يحق لكل من الخصمين ان يطلب الى مجلس مؤلفين من القضاة ورجال النيابة من قضاة
محكمة الاختصاص ان يعينوا مرجعاً للنظر في الدعوى سواء كان المثلث بين الحاكم المذكورة
قبولا للدعوى او رفضها. ومتى ابرز الشخص الذي راجع مجلس التدقيقات وثيقة تشير بأنه قد قدم
استدعاء بهذا المآل الى المجلس المشار اليه وجب في الحال تأخير المحاكمة الى ان يثبت في الدية
المستدعي وجب على مجلس التدقيقات ان يفصل في دعوى تعيين المرجع ما لم يكن من السرعة
باعتبارها من المواد المستعجلة.

﴿ تصحيح خطأ مطبعي ﴾

في مشروع (ذيل قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٥) للنشور
في الصحيفة ١٨٠٥ من العدد ٥٠٥ من الجريدة الرسمية

تشر في ادناه المادة الثالثة لمشروع (ذيل قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٥) التي سقطت عند الطبع -

٣- لا تسمع اية دعوى في اية محكمة من اجل ضريبة دخل حسمت حسب الاصول قبل تاريخ العمل بهذا
القانون على اي راتب تقاعد او ميرولية حسبما هو منصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون.

— ٨٠٨ —

هكذا من الاصل